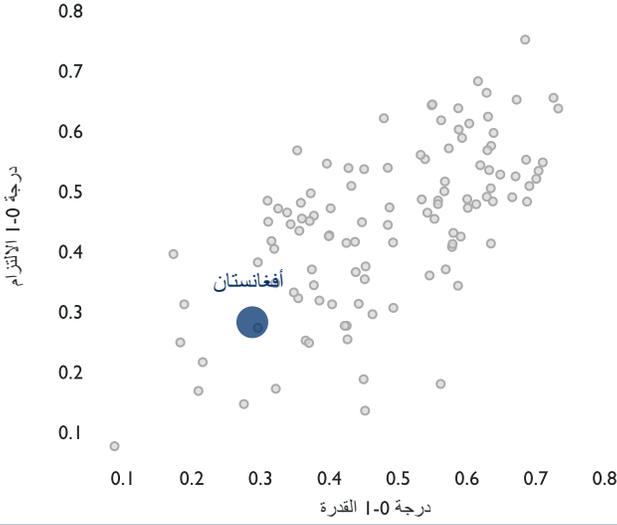
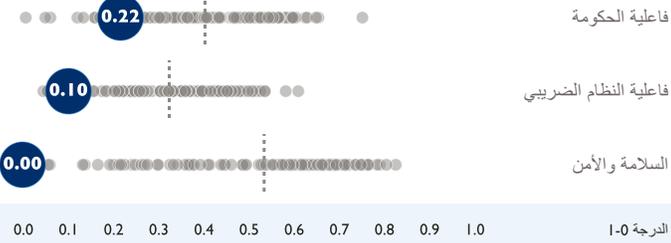


لمحة عن البلاد منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل

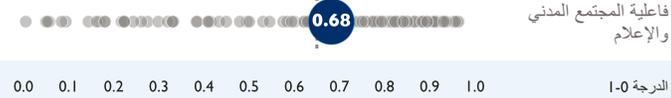


القدرات

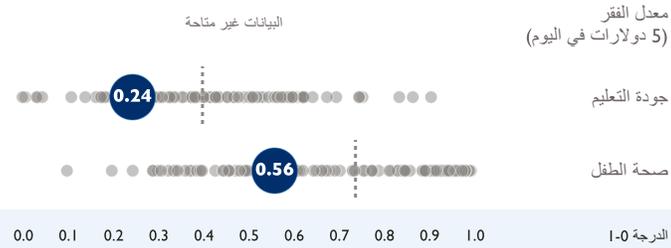
القدرة الحكومية



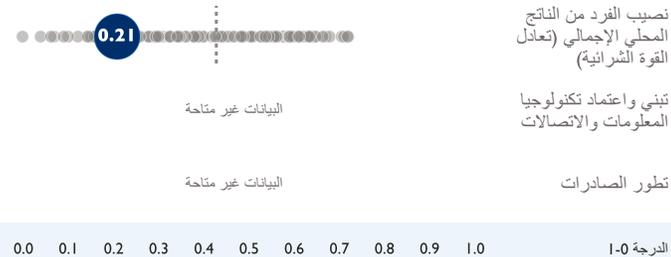
القدرة المجتمعية المدنية



قدرة المواطن



القدرة الاقتصادية



أفغانستان

رحلة إلى الاعتماد الذاتي خارطة الطريق للسنة المالية 2021

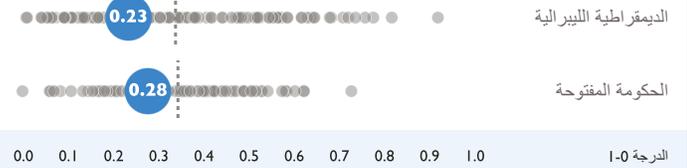


دليل تفسيري

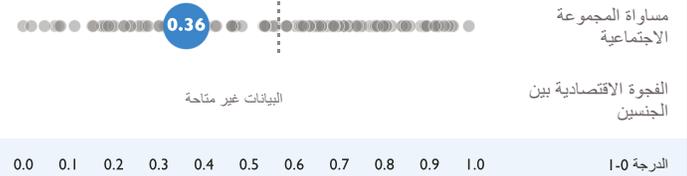


الالتزام

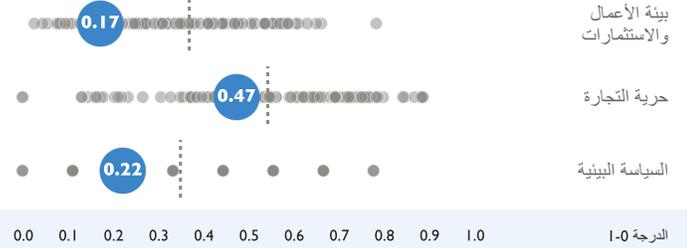
الحكومة المفتوحة والعرضة للمحاسبة



التنمية الشاملة



السياسة الاقتصادية



خطر التعرض لضائقة الديون الخارجية

في ضائقة الديون

عالية

معتدل

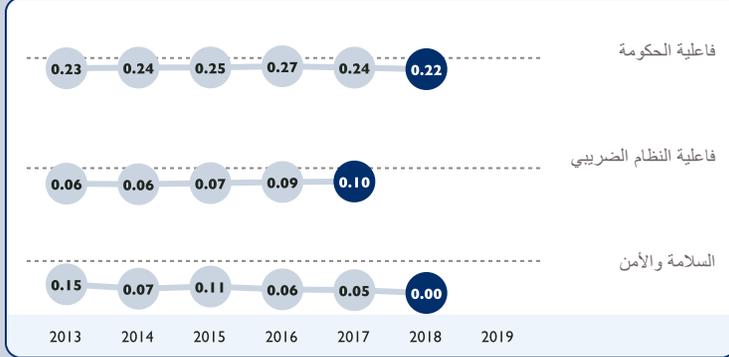
منخفضة

دليل تفسيري



القدرات

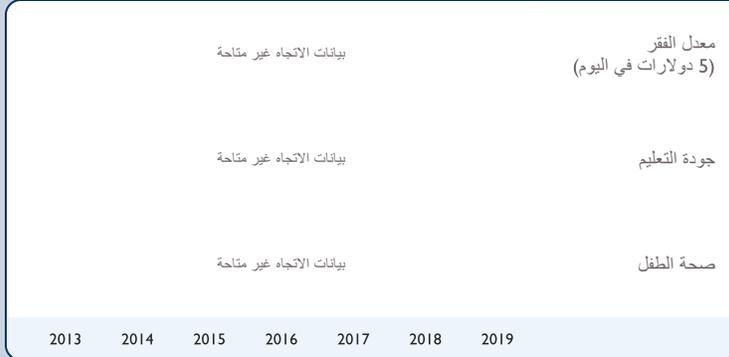
القدرات الحكومية



القدرات المجتمعية المدنية



قدرات المواطن



القدرة الاقتصادية

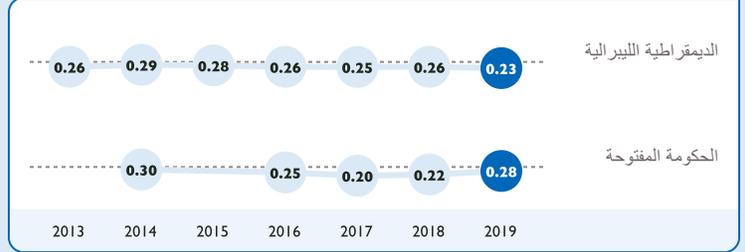


أفغانستان

رحلة إلى الاعتماد الذاتي
اتجاهات البلد للسنة المالية 2021

الالتزام

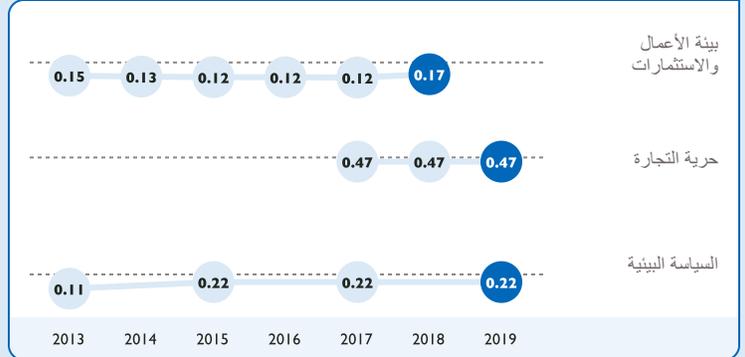
الحكومة المفتوحة والعرضة للمحاسبة



التنمية الشاملة



السياسة الاقتصادية



ملاحظات منهجية

تم توحيد نتائج خارطة طريق البلد للسنة المالية 2021 (النقاط الداكنة المظللة) ونتائج السنة السابقة (النقاط الأفتح المظللة) بنفس الطريقة لضمان إمكانية المقارنة. في بعض الحالات، اتخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تدابير إضافية مختلفة لزيادة إمكانية مقارنة النتائج عبر الوقت إلى أقصى حد، بما في ذلك تعديل سنة الإبلاغ عن المصدر إلى سنة القياس الفعلية وإزالة البيانات التاريخية التي لم تعد قابلة للمقارنة بسبب المراجعات المنهجية. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على دليل منهجية خارطة الطريق للبلاد للرحلة إلى الاعتماد الذاتي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تعتمد خرائط طريق البلد للسنة المالية 2021 على أحدث البيانات المتاحة اعتبارًا من تاريخ 1 يوليو 2020، حيث تغطي أحدث النتائج عادةً فترة عام 2019 أو 2018. جميع بيانات المصدر مستمدة من مؤسسات خارجية (طرف ثالث). يتم وزن جميع المؤشرات بالتساوي في حساب درجات الالتزام والقدرة الإجمالية. لا يشترط أن تكون تمثيلات حدود الخريطة بالضرورة معتمدة ورسمية.

المزيد من المعلومات حول التعريفات والمصادر، يرجى زيارة الموقع selfreliance.usaid.gov

خرائط الطريق للاعتماد الذاتي

تعريفات المؤشرات والمصادر

القدرات

القدرات الحكومية

فاعلية الحكومة: تقيس جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ومدى استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بسياساتها المعلنة. المصدر البنك الدولي، مؤشرات الحكومة العالمية.

فاعلية النظام الضريبي: النسبة بين التحصيل الضريبي الفعلي للبلد والمستوى المقدر للإيرادات الضريبية التي يمكن أن يحققها البلد، في ظل ميزات اقتصادها الكلي وميزاتها الديموغرافية والمؤسسية. المصدر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قاعدة بيانات تحصيل الضرائب، مؤشر الجهد الضريبي.

السلامة والأمن: يقيس إلى أي مدى يعيش الأفراد والمجتمعات بلا حروب ونزاعات أهلية، وإرهاب، والإرهاب المرتبط بالشؤون السياسية، والعنف، والجرائم العنيفة وجرائم الممتلكات. المصدر معهد ليجاتوم، مؤشر الازدهار.

القدرات المجتمعية المدنية

فاعلية المجتمع المدني والإعلام: تقيس نطاق الإجراءات والآليات التي يمكن للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني وسائر الإعلام المستقلة استخدامها لمساءلة الحكومة ومحاسبتها. تشمل هذه الآليات استخدام أدوات غير رسمية مثل التعبئة الاجتماعية والصحافة الاستقصائية. المصدر معهد Varieties of Democracy مؤشر المساءلة القطري.

قدرات المواطن

معدل الفقر (5 دولارات في اليوم): يقيس النسبة المئوية لسكان الذين يعيشون بأقل من 5 دولارات في اليوم من حيث تعادل القوة الشرائية. المصدر البنك الدولي، PovCalNet.

جودة التعليم: تقيس جودة التعليم - باستخدام درجات متناسقة عبر اختبار التحصيل والإنجاز في المواد الدراسية الرئيسية للطلاب على المستوى الدولي - وكمية التعليم المدرسي المستلم - باستخدام معدلات الالتحاق الخاصة بكل فئة عمرية - لتقييم الأداء النسبي للأنظمة التعليمية في جميع أنحاء العالم. المصدر البنك الدولي، مؤشر رأس المال البشري، مؤشر سنوات التعليم المدرسي المعدلة حسب التعلم.

صحة الطفل: مقياس مركب يجمع معدل وفيات الأطفال، والوصول إلى مصادر المياه الأساسية على الأقل، والوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية على الأقل. المصدر جامعة كولومبيا، مركز شبكة معلومات علوم الأرض الدولية (CIESIN).

القدرة الاقتصادية

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية): يقيس تدفق الموارد المتاحة للأسر والشركات والحكومة لتمويل التنمية حسب قسمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلد على عدد سكان هذا البلد. المصدر البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

تبني واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مؤشر يضم: (1) اشتراكات الهاتف المحمول؛ (2) اشتراكات خدمات النطاق الترددي العريض المتنقل؛ (3) اشتراكات الإنترنت الثابت ذات النطاق الترددي العريض؛ (4) اشتراكات الإنترنت عبر كابلات الألياف الضوئية؛ (5) مستخدمي الإنترنت. المصدر المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمية.

تطور الصادرات: يقيس مدى تنوع السلع الموجودة في البلد ومدى توفرها في كل مكان، والعلامات الرئيسية التي يمكن أن تساعد في قياس مستوى تطور الصادرات والمرونة. المصدر مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد، مؤشر التقعيد الاقتصادي.

الالتزام

الحكومة المفتوحة والعرضة للمحاسبة

الديمقراطية الليبرالية: تقيس حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحق الاقتراع للجميع، والانتخابات، وسيادة القانون، والقيود القضائية على الفرع التنفيذي، والقيود التشريعية على الفرع التنفيذي. المصدر معهد Varieties of Democracy.

الحكومة المفتوحة: تقيس مدى مشاركة الحكومة للمعلومات، وتمكين عامة الناس لمساءلة الحكومة من خلال تزويدهم بالأدوات اللازمة للقيام بذلك، وتحسين مشاركة المواطنين في مداولات السياسة العامة. تشمل العوامل الفرعية: القوانين والبيانات الحكومية المعلنة، وحق الحصول على المعلومات، والمشاركة المدنية، والآليات رفع الشكوى. المصدر منظمة World Justice Project، مؤشر سيادة القانون.

التنمية الشاملة

مساواة المجموعة الاجتماعية: تقيس المساواة السياسية بشأن حماية الحريات المدنية عبر الفئات الاجتماعية كما هو موضح في قوانين عدم التمييز على أساس الإثنية والدين والطائفة العرق واللغة والمنطقة. المصدر معهد Varieties of Democracy مساواة المجموعة الاجتماعية بشأن إحترام الحريات المدنية.

الفجوة الاقتصادية بين الجنسين: مؤشر يضم خمسة مكونات: (1) المساواة في الأجور بين النساء والرجال عن العمل المماثل؛ (2) نسبة الدخل المقدر المكتسب عن طريق الإناث إلى الدخل المكتسب عن طريق الذكور؛ (3) نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مشاركة الذكور؛ (4) نسبة وجود مشروعات من النساء وكبار المسؤولين والمديرات إلى نظرائهن من الذكور؛ (5) نسبة العاملات المهنيات والقيادات إلى الرجال. المصدر المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين، المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة.

السياسة الاقتصادية

بيئة الأعمال والاستثمارات: مقياس مركب لكل بلد يقاس به ما يلي: (1) مدى ملاءمة ظروف كل مؤسسة لإحداث النتائج المطلوبة - وهي الدرجة التي يبلغها السوق، والمشاريع الريادية، والضرائب، والعمل، وغيرها من اللوائح من أجل تمكين الشركات من البدء والتنافس والتوسع - و(2) الاستثمار في البيئة - مدى حماية الاستثمارات بشكل كافٍ من خلال توفير حقوق الملكية، وحماية المستثمر، وإنفاذ العقود، بالإضافة إلى توفر رأس المال المحلي والدولي. المصدر معهد ليجاتوم، مؤشر الازدهار.

حرية التجارة: تقيس مدى انفتاح البلد على التجارة الدولية وفق متوسط معدلات التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية أمام التجارة. المصدر Heritage Foundation، مؤشر الحرية الاقتصادية.

السياسة البيئية: تقيس مدى سلامة الإشراف على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، مع مراعاة مجموعة كبيرة من سياسات الاقتصاد الكلي التي لها عواقبها على البيئة، مثل سياسات الطاقة والضرائب، والحوافز على مستوى الشركة ومستوى الأسرة المعيشية. كما يعمل هذا المقياس على تحديد ما إذا كانت التشريعات واللوائح تُنفذ بشكل فعال أم لا، وكذلك مدى تأثير أصحاب المصلحة المجتمعيين خارج دور الحكومة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. المصدر مؤشر برتلسمان للتحول الاقتصادي والسياسي (BTI).

خطر التعرض لضائقة الديون الخارجية

يصنف مخاطر تعرض البلد لضائقة ديون القطاع العام على مقياس مكون من أربعة مستويات: 'مخاطر منخفضة' و'مخاطر متوسطة' و'مخاطر عالية' و'في ضائقة الديون'. تستند التقييمات إلى ديون كل بلد وهايكل السوق، والتوقعات المالية وتوقعات الاقتصاد الكلي، والقدرة المؤسسية على إدارة عبء الديون. تساعد هذه التصنيفات في توجيه قرارات الاقتراض للبلدان منخفضة الدخل لتلبية احتياجات التنمية مع تقليل فرص تراكم الديون بشكل مفرط. التقييمات المعروضة تخص 66 بلداً من البلاد منخفضة الدخل، والتي قام صندوق النقد الدولي بتخصيص تصنيفات المخاطر لها ولم يتم احتساب درجات لمكونات الالتزام أو القدرات لها. المصدر صندوق النقد الدولي، تحليل استدامة الديون للبلدان منخفضة الدخل.